

OPS C

**: البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال
واستغلال الأطفال في المواد الإباحية :-**

- الرد على المسائل الخاصة بالبروتوكول :-

ج1: خاص بإحصاءات الاحداث :-

ج2:-

يعتبر القانون رقم (3) لسنة 1983م بشأن رعاية الأحداث من أهم التشريعات الوطنية التي تعني بإختفاء الحماية وتوفير الضمانات القانونية للأطفال الذين لم يبلغوا سن 18 سنة في القانون المذكور ينشئ هيئة لرعاية الأحداث تهدف الى حماية الأطفال المعرضين للانحراف وذلك من خلال إيوائهم في مؤسسات إجتماعية كما يتضمن القانون المذكور النص على (مراقب السلوك) الذي يقوم بمتابعة حالة الحدث عندما يتم الإفراج عنه تحت شرط ومن التشريعات الوطنية الصادرة لحماية الأطفال هو قانون الحضانة العائلية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (83) لسنة 1977م حيث يوفر بيئة أسرية طبيعية لمجهولي الوالدين ومن في حكمهم تقوم الأسرة بتوفير الرعاية الاجتماعية والنفسية لهم نيابة عن الدولة وبالإضافة الى تلك التشريعات فإن قانون الجزاء الكويتي يتضمن عدد من النصوص التي تُضفي الحماية للأطفال من سوء الاستغلال الجنسي وغيرها وإن مجمل ما ذكر في تلك التشريعات والنصوص تغطي المواد والاحكام التي تضمنتها البروتوكول الاختياري الاباحية ، ومع ذلك وامعانا في إضفاء الحماية لهذه الفئة من المجتمع فقد أنجزت الدولة ممثلة في وزارة العدل مشروع قانون يجرم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وقد تضمن هذا المشروع نصوصا تشدد العقوبة على المتهم إذا كان الضحية طفلا حيث تصل العقوبة الى حد الأعدام (مرفق نسخة من مشروع القانون) .

(6)

٢٥/٧

ج (3) :-

توجد إدارة مختصة ضمن قطاع الرعاية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تتولى إجراء الدراسات والاحتفاظ بالاحصاءات والمعلومات المتعلقة بالجرانم التي يكون الاحداث ضحية فيها وقد قامت الوزارة مؤخرا باتخاذ الاجراءات اللازمة نحو استحداث نظام معلومات يحتوى القضايا التي أشار إليها البروتوكول (مرفق طيه نسخة من مذكرة مرفوعة لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بشأن إنشاء نظام معلومات بالقضايا المتعلقة ببيع وبيعاء الاطفال واستغلالهم في المواد الاباحية) .

ج (4) :-

سيتم إرسال اعتمادات الميزانية حال توافرها .

ج (5) :-

فيما يتعلق بالوضع القانوني للبروتوكول الاختياري في تشريعات الدولة فإننا نحيل الى ما جاء في سياق الرد على السؤال الثاني والى التفاصيل الواردة في الصفحة من 1 - 4 ، 17 - 20 من تقرير دولة الكويت حول التدابير التي اتخذتها دولة الكويت لتنفيذ وأعمال أحكام وبنود البروتوكول الاختياري المشار إليه ، ونشير ايضا الى إن تطبيق أحكام البروتوكول في دولة الكويت يتم في نطاق الآلية المقررة في المادة (70) من الدستور والتي تنص على :-
 (يبرم الأمير المعاهدات بمرسوم ويبلغها مجلس الأمة فوراً مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية وأن معاهدات الصلح والتحالف ، والمعاهدات المتعلقة بأراضي الدولة أو ثرواتها الطبيعية أو بحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة أو الخاصة ، ومعاهدات التجارة والملاحة ، والإقامة ، والمعاهدات التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية أو تتضمن تعديل لقوانين الكويت يجب لنفاذها أن تصدر بقانون ، ولا يجوز في أي حال أن تتضمن المعاهدة شروطاً سرية تناقض شروطها العلنية) .
 وتكشف هذه المادة على أن المعاهدات التي تبرمها دولة الكويت لها قوة القانون داخل الكويت فيخاطب بها كافة ويلتزم القضاء الكويتي بأحكامها .

(7)

١ / ٣٩

وعليه فإنه يترتب على انضمام الكويت إلى البروتوكول، وبعد إتمام إجراءات الانضمام الدستورية فإنه يعتبر قانوناً وطنياً من القوانين الوطنية الكويتية المعمول بها في البلاد والتي تلتزم به كافة السلطات والهيئات في الدولة على اختلاف مستوياتها .

وفقاً لحكم المادة 70 من الدستور الكويتي والتي سبق بيانها أعلاه فإن أي معاهدة لا تصبح نافذة وملزمة إلا بعد إتمام الإجراءات الدستورية ومن ثم نشرها بالجريدة الرسمية كما أن المادة المذكورة حددت على سبيل الحصر المعاهدات التي يتعين صدورها بقانون .

والنشر يعتبر مرحلة أخيره من مراحل التشريع ، الغرض منه شهره من قبل السلطة التنفيذية حتى يمكن تنفيذه . ويتم نشر القوانين بالجريدة الرسمية باللغة العربية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ويعمل بها بعد شهر من تاريخ نشرها . ويجوز مد هذا الميعاد أو قصره بنص خاص في القانون .

ج (6) :-

تتمثل التدابير التي تتخذها الدولة في الكشف عن حالات وبغاء الاطفال واستغلالهم في المواد الاباحية بإنشاء جهاز مختص بإجراء التحريات على الجرائم التي ترتكب ويكون الحدث (الطفل) طرفاً فيها ألا وهو جهاز شرطة الاحداث ولقد نص على إنشاء هذا الجهاز وبين اختصاصاته قانون الاحداث وذلك في المادتين (1،31) كما تعتبر المدرسة والاسرة أحد الادوات التي يتم من خلالها كشف الحالات التي تعرض للحدث للتحراف ومن ثم ارتكاب الجريمة فهذه الأجهزة مجتمعة وما يقوم به مراقب السلوك من متابعة الحدث المفرج عنه تحت شرط والوقوف على سلوكه خلال فترة الاختبار القضائي تعتبر تدابير وقائية تهدف الى كشف الجريمة قبل وقوعها وحماية الحدث (الطفل) من الوقوع في شراكها .

(8)

١٠٩ / ٩

ج (7):-

لقد تضمن قانون الجزاء في المواد (11،12،13) منه الحالات التي تسري فيها أحكامه على الجرائم المرتكبة خارج إقليم الدولة طالما كان الفعل المجرم ارتكب كله أو بعضه خارج الإقليم وانتقلت آثاره الى الدولة أو كان المتهم كويتي الجنسية وارتكب فعلا خارج إقليم الدولة وكان مجرما حسب القانون الكويتي وقانون الدولة الذي ارتكب فيه الجريمة ووفقا لنصوص هذه المواد إذا كان الضحية طفلا من رعايا دولة الكويت وكانت الجريمة في نطاق ما نصت عليه المواد المشار إليها فإن القانون الكويتي والمحاكم الكويتية يكون لها الاختصاص في مثل هذه الجرائم كما نود التوضيح أن مشروع قانون الاتجار بالبشر والمعد من قبل وزارة العدل قد نص صراحة على الاختصاص القانوني والقضائي للجرائم عبر الوطنية وهي الجرائم التي ترتكب في الأحوال التالية:-

- (أ) - في أكثر من دولة واحدة
 (ب) - في دولة واحدة ولكن تم الاعداد أو التخطيط أو التوجيه أو الاشراف عليها في دولة أخرى .
 (ج) - في دولة واحدة عن طريق جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة .
 (د) - في دولة واحدة ولكن امتدت آثارها الى دولة أخرى أو أكثر .

ج (8):-

نود أن نشير إلى أن تقرير دولة الكويت السابق والذي قدم بهذا الخصوص تناول في الصفحة رقم (16) بيان ما يتعلق في شأن قواعد تسليم المجرمين ، كما أن دولة الكويت قد ارتبطت بعدة اتفاقيات ثنائية وإقليمية وجماعية في مجال القضاء والقانون (مرفق قائمة) حيث أن هذه الاتفاقيات تحقق مبدأ التعاون الدولي في سرعة الفصل في القضايا وتسهل كذلك إقرار العدالة سواء على المستوى الجنائي أو المدني وأي مجال آخر وتجزم أيضاً الحالات المشار إليها في هذا البروتوكول .

(9)

١٠ / ٢٠٠٧

ج (9) :-

وفقاً لأحكام القانون رقم (3) لسنة 1983م في شأن الأحداث ومذكرته الإيضاحية ، واللائحة الداخلية لإدارة رعاية الأحداث والدور التابعة لها وفقاً للقرار الوزاري رقم (42) لسنة 2004 والمرسوم الصادر في 7 يناير 1979م بشأن اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومن خلال ذلك يدخل ضمن نطاق من تتعامل معهم إدارة رعاية الأحداث فئة الأطفال حيث أشار قانون إدارة رعاية الأحداث : رقم (3) لسنة 1983م في مادته الأولى الفقرة (أ) الحدث: كل ذكر وأنثى لم يبلغ من السن تمام الثامنة عشر) والفقرة (ب) الحدث المنحرف : كل حدث أكمل السابعة من العمر ولم يبلغ الثامنة عشر وارتكب فعلاً يعاقب عليه القانون حيث تقدم لهم الرعاية المناسبة استناداً الى أن رعاية الأحداث ووقايتهم من الانحراف وعلاج مشكلاتهم في سن مبكرة ورعاية المنحرف منهم هي خط الدفاع الاجتماعي الأول ضد الجريمة حيث يمثل الحدث النواة الأولى للثروة البشرية التي هي عماد التنمية الاجتماعية في أي بلد بهدف إعادة تكييفهم الاجتماعي وإنماء قدراتهم في إطار حماية هؤلاء الأطفال إشارة الفقرة (د) من نفس المادة (محكمة الأحداث: تنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون وتختص بالنظر في قضايا الأحداث) وهذه المحكمة التي تختص بالنظر في قضاياهم حماية لهم وإبعادهم عن المجرمين الكبار ، إشارة الفقرة (هـ) مكتب المراقبة الاجتماعية كل جهة حكومية أو أهلية تكلف من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدراسة حاله الأحداث المنحرفين والمعرضين للانحراف وتقدم تقرير اجتماعي عنهم أي الجهات المختصة .

وتوالت الفقرات التي تشير الى كل ما يوفر الحماية للأحداث ومنها نيابة الأحداث وشرطة الأحداث وهيئة رعاية الأحداث وهي لجنة دائمة تختص بالنظر في مشكلات الأحداث المعرضين للانحراف وتوجيههم الى أماكن الرعاية المناسبة، كما نص القانون نفسه في مواد مختلفة على إنشاء الدور المختلفة لإيواء من تصدر بحقه العقوبة لكي يتم تنفيذها كل ذلك من خلال نظره شاملة وهي الحفاظ على حقوق هؤلاء الأطفال وقد أشار القانون في بابه الثاني الى التدابير والعقوبات فأكدت المادة الخامسة أنه لا يسأل جزائياً من لم يبلغ السابعة من العمر وقت ارتكاب الجريمة ولم يكمل الخامسة عشر من العمر جنائية واضحة يأمر القاضي باتخاذ هذه التدابير الآتية في شأنه:-

- 1- التوبيخ .
- 2- التسليم .
- 3- الاختيار القضائي .
- 4- الإيداع في مؤسسة الرعاية الاجتماعية للأحداث .
- 5- الإيداع في مأوى علاجي .

- المادة (7):-

يكون التوبيخ بتوجيه اللوم والتأنيب الى الحدث على ما صدر منه وحثه على السلوك القويم .

- المادة (8):-

يكون الاختبار القضائي بوضع الحدث في بيئته الطبيعية تحت إشراف وتوجيه مراقب السلوك وذلك بأمر من محكمة الأحداث يحدد فيها الشروط الواجب مراعاتها ومدة الاختبار على أن لا تتجاوز السنتين ، وعلى أن تتم إجراءاته بمكتب المراقبة الاجتماعية .

- المادة (10):-

لمحكمة الأحداث أن تأمر بإيداع الحدث في إحدى المؤسسات المناسبة المعترف بها من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لغرض إيواء ورعاية الأحداث المنحرفين والأحداث المعرضين للانحراف، فإذا كان الحدث ذا عاهة يكون الإيداع في مؤسسة مناسبة لتأهيله .

- المادة (11):-

إذا تبين لمحكمة الأحداث أن الحالة الصحية للحدث المنحرف أو المعرض للانحراف تستدعي الرعاية أو العلاج الطبي ، فلها أن تقرر إيداعه مؤسسة صحية مناسبة لهذا الغرض للمدة التي تستدعي حالته الصحية البقاء فيها تحت الإشراف الطبي المطلوب وفقاً للتقارير الطبية والاجتماعية على أن يعاد النظر في أمر هذا التدبير إذا تبين للمحكمة أن حالته الصحية أصبحت تسمح بذلك .

- المادة (12):-

إذا ارتكب الحدث الذي تقل سنه عن خمس عشرة سنة جريمتين أو أكثر لغرض واحد مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة أو إذا كان الفعل الذي ارتكبه يعتبر جرائم متعددة وجب الحكم عليه بتدبير واحد مناسب .

- المادة (13) :-

ينتهي التدبير حتما متى بلغ سن الحدث إحدى وعشرين سنة .

- المادة (14) :-

- (أ) إذا ارتكب الحدث الذي أكمل الخامسة عشرة ولم يكمل الثامنة عشرة من العمل جنائية عقوبتها الإعدام أم الحبس المؤبد حكم عليه القاضي بالحبس مدة لا تزيد عن عشر سنوات .
- (ب) إذا ارتكب الحدث جريمة عقوبتها الحبس المؤقت حكم القاضي عليه بالحبس مدة لا تجاوز نصف الحد الأقصى المقرر قانونيا .
- (ج) لا يعاقب الحدث بالغرامة سواء اقترنت هذه العقوبة بالحبس أو لم تقتسن إلا بما لا يجاوز نصف الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة التي ارتكبها الحدث .

- المادة (15) :-

لا تحسب أحكام محكمة الأحداث ضمن السوابق في صحيفة الحالة الجنائية .

- ثم أهتم القاتون بمعاقبة كل من أخفي حدث أو دفعة للفرار وذلك حرصا من المشرع لهذا القاتون على الحفاظ على الحدث .

- المادة (20) :-

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من أخفي حدثا حكم بتسليمه بتسليمه لشخص أو جهة طبقا لأحكام هذا القاتون أو دفعه للفرار أو ساعد على ذلك .

وأكدت المادة (21) :-

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قاتون الجزاء، يعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة عن الأعمال المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة الأولى من هذا القاتون أو ساعده أو حرضه على سلوكه أو سهل له بأي وجه ولو لم تتحقق حالة التعرض للانحراف فعلا .

وتكون العقوبة الحبس مدة لاتزيد على ثلاث سنوات إذا استعمل الجاني مع الحدث وسائل إكراه أو تهديد أو كان من أصوله أو المتولين تربيته أو رعايته أو كان ممن لهم سلطة عليه أو كان الحدث مسلما إليه بمقتضى القانون ، بهدف منع الكبار من إكراه الصغار للاتحراف أو استغلالهم أو إجبارهم على ارتكاب الجرائم المختلفة .

- وحفاظا من المشرع على خصوصية الحدث أكدت المادة (29) على :-
(أ) تجري محاكمة الحدث بغير علانية ، ولايجوز أن يحضرها إلا الحدث وإقاربه والشهود والمحامون ومراقبو السلوك ومن تجيز له المحكمة الحضور بإذن خاص .

(ب) لمحكمة الأحداث إعفاء الحدث من حضور المحاكمة بنفسه والاكتفاء بحضور وليه أو وصية نيابة عنه ، على أن يحضر المحكمة مراقب السلوك .

(ج) لمحكمة الأحداث - عند الضرورة - نظر القضية في غيبة الحدث ، على أن يجري إقحام الحدث بما تم في غيبته من إجراءات حفاظا عليه .

- وأكد القانون في مادته (3): للحدث المنحرف المتهم في جناية أو جنحة أولوية الحق في أن يوكل من يدافع عنه .

وإذا كان الحدث متهما بارتكاب جناية ولم يوكل هو أو وليه أو محاميا للدفاع عنه وجب على المحكمة أن تنتدب من المحامين من يقوم بهذه المهمة، أما إذا كان متهما بارتكاب جنحة فيكون ندب محام للدفاع عنه جوازيا للمحكمة ، وذلك لإعطائه الفرصة الكاملة للدفاع عنه .

- بل إن القانون لا ينظر الى هؤلاء الأحداث على أنهم مجرمون بل إنهم صغار أوقعت بهم الظروف الاجتماعية الخاصة بهم لارتكاب هذه المخالفة وقضت المادة (22) : على محكمة الأحداث قبل الفصل في أمر الحدث الخاضع لأحكام هذا القانون إحالته الى مكتب المراقبة الاجتماعية للتحقق من حالته الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية المتصلة بأسباب اتحرافه أو تعرضه للاتحراف .

- المادة (33) :-

للمحكمة التي أصدرت الحكم على الحدث أن تعيد النظر في أي وقت من الحكم أو الأمر الصادر منها بإتهانه أو تعديله بناء على طلب نيابة الأحداث على أن يرفق بهذا الطلب التقارير التي ترفع إليها من الجهات المختصة برعاية الأحداث متى روى أن التدبير المحكوم لا يلائم حالة الحدث ولا يجوز عند إعادة النظر الحكم بغير التدابير الواردة في هذا القانون .

كل ذلك في إطار حماية حقوق وحفاظ على هؤلاء الأطفال، بل وأكثر من ذلك فقد كفلت اللائحة الداخلية لإدارة رعاية الأحداث كافة الحقوق لهؤلاء الأحداث خلال إيوانهم لها في الباب السابع .

- حقوق وواجبات النزلاء .

- 1- حق الحدث في معاملة إنسانية والمحافظة على كرامته من قبل جميع العاملين بالمؤسسة الاجتماعية .
- 2- ألا يتعرض الحدث للإيذاء المعنوي أو البدني ويعامل النزلاء معاملة عادلة وتقدم لهم كافة الخدمات والبرامج والأنشطة دون تمييز في الجنسية أو الدين أو اللون أو المذهب .
- 3- أن تعمل المؤسسة على تعزيز صلة الحدث بأسرته وتعديل اتجاهات كل منهما نحو الآخر .
- 4- حق الحدث في زيارة أسرته له وأقاربه بالدار ومحاميه ومن يأذن له مشرف الدار أو من ينوب عنه بإذن خاص من اللجنة الفنية .
- 5- لا يجوز حرمان الحدث من زيارة أسرته بالدار إلا في أضيق الحدود أو لدواعي أمنية ولمصلحة النزول ويقرار من اللجنة الفنية للدار .
- 6- حق الحدث في الحصول على البيانات وسير الإجراءات ومواعيد الجلسات المتصلة بالتهم الموجهة إليه بما يحقق استقراره النفسي واطمئنانه .
- 7- الحق في تلبية احتياجات الحدث المشروعة عن طريق الدار وأسرته في إطار اللوائح والنظم والقرارات المعمول بالدار وفي ضوء الإمكانيات المتاحة للدار .
- 8- حقه في عدم نشر أي معلومات أو صور لأي جهة إعلامية أو خارجية عن أي حدث بصورة تؤدي إلى التعرف على هويته أو جنسيته أو منطقة سكنه أو مدرسته أو جهة عمله أو ظروف أسرته إلا لجهات الاختصاص المعنية بدراسة حالته أو التحقيق معه أو النظر في القضية .

9- حق الحدث في الإفصاح عن شكواه ومتطلباته أو احتياجاته بمقابلة الأخصائيين المختصين أو مشرف الدار أو من يطلب مقابله وفقا للنظم واللوائح المعمول بها .

10- يحق للحدث إخطار سفارة دولته أو إخطار جمعية الهلال أو الصليب الأحمر أو غيرها من الجهات أو المنظمات الدولية بما يبسر له الاتصال بأسرته عن طريق إدارة الدار وفقا للنظم واللوائح المعمول بها .

11- في جميع الأحوال يتمتع الحدث بجميع الحقوق والضمانات التي كفلها الدستور والقوانين والاتفاقات والمعاهدات المعمول بها بالدولة ومنها اتفاقية حقوق الطفل .

12- حق الحدث في العلاج وإذا ثبت فيما بعد أن التزيل يعاني من أي أمراض سارية أو إعاقة كلية أو مرض عقلي فيتم تحويله إلى جهة الاختصاص حسب قرارات اللجنة الفنية بالدار ومقتضيات قانون الأحداث .

13- حق الحدث في توفير خزانة لحفظ ممتلكاته الخاصة وحقه في توفير أدواته المعيشية الضرورية، وكذلك من مسكن وملبس مناسب وخدمات التغذية والنظافة وغيرها .

14- حق الحدث في متابعة دراسته الابتدائية أو المتوسطة أو غيرها استكمالاً لمراحل التعليم التي وصل إليها .

15- حق الحدث في إبداء الرأي في البرامج والأنشطة المطلوب مشاركته فيها .

16- حق الحدث في التهيئة النفسية والاجتماعية عند مشاركته في أي نشاط أو برنامج .

17- حق الحدث في المشاركة أو تقييم البرامج والأنشطة دورياً لتقدير مدى الاستفادة منها .

ج (10):-

فيما يتعلق بالمعلومات المتخذة لدعم المساعدة الدولية فيما يتصل بالتحقيقات أو الدعاوى الجنائية فإتينا نشير الي تعاون دولة الكويت مع الإنتربول الدولي في جميع القضايا المتعلقة في هذا البروتوكول ، كما أن دولة الكويت قد ارتبطت بعدة اتفاقيات ثنائية وإقليمية وجماعية في مجال القضاء والقانون (مرفق قائمة) حيث أن هذه الاتفاقيات تحقق مبدأ التعاون الدولي في سرعة الفصل في القضايا وتسهل كذلك إقرار العدالة سواء علي المستوى الجنائي أو المدني وأي مجال آخر وتجزم أيضاً الحالات المشار إليها في هذا البروتوكول .

ج (11):-

أما بالنسبة لمنع الجرائم المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري فقد تناولت المواد من (185 - 199) من قانون الجزاء تأثيم عمليات الاتجار في الاسان وجرائم العرض التي تقع عليه واستغلاله في أعمال الدعارة والبيعاء حيث يمتد نطاق تطبيق هذه المواد على الأطفال ، كما تجدر الإشارة الى أن مشروع قانون الاتجار بالبشر قد شدد العقوبة على الجرائم المشار إليها عندما ترتكب في حق الأطفال .

ج (12):-

فيما يتعلق بالتدابير المساعدة لاعادة الاندماج في المجتمع فإن دولة الكويت ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومن خلال المؤسسات الاجتماعية تقوم بتلبية كافة الاحتياجات للنزلاء فيها بما في ذلك الأطفال وتشمل الخدمات التي تقدمها الوزارة خدمات إيوائية ومعيشية من مأكلا وملابس وخدمات تعليمية وصحية من قبل اختصاصيين وأخرى تأهيلية يتم من خلالها تنمية قدرات النزلاء وتطوير مواهبهم ومؤهلاتهم في جوانب تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم وفي سبيل إعادة إندماج هذه الفئة في المجتمع جسدياً ونفسياً فإن هناك عدة مؤسسات تقوم بتقديم الاستشارة النفسية والاجتماعية للأطفال وذويهم كمكتب الإنماء الاجتماعي والمركز الاقليمي للطفولة والأمومة وإدارة الإرشاد النفسي والاجتماعي بقطاع الرعاية بالوزارة وكذلك إدارة تنمية المجتمع من خلال مراكزها الموزعة في المحافظات الست، وفضلا عن ذلك فإن قانون الحضانة العائلية يساهم بشكل كبير في اندماج الأطفال بالمجتمع حيث يهيء لهم بيئة أسرية طبيعية تتولى إحتضانهم وتقديم الرعاية بمختلف أشكالها الى الطفل نيابة عن الدولة وتقوم الأخيرة بتقديم المساعدة المالية للأسرة الحاضنة لاعانتها في توفير الرعاية اللازمة للأطفال ، هذا ونرفق لكم طيه عدد من المطويات والنروضورات والبرامج الارشادية والتدريبية التي تقدمها الوزارة .

ج (13) :-

فيما يتعلق بتأهيل العاملين المعنيون بتعافي الأطفال ضحايا الجرائم المنصوص عليها في البروتوكول فإن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تنظم دورات تخصصية للاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وكافة العاملين المعنيون برعاية الفئات الخاصة هذا ونرفق لكم طيه عددا من البرامج الإرشادية التي قدمت خلال الفترة من 2004م - 2006م .

(17)

٢٠٠٧/١٨



State of Kuwait
MINISTRY OF SOCIAL
AFFAIRS & LABOUR
JUVENILE CARE DEPARTMENT



دولة الكويت
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
إدارة رعاية الأحداث

١٩٤

١٣	١	١٢	-	٩	١	٣	تداول بأوراق رسمية	
١٠٧	٣	١٠٤	-	٣٥	٣	٦٩	إتلاف	
٥٣	٤	٤٩	-	١٦	٤	٣٣	تحويل منزل بقصد ارتكاب جريمة	
٨	٣	٥	-	-	٣	٥	التزوير	
٥	-	٥	-	-	-	٥	انتحال الشخصية	
٥٢٧	٢	٥٣٥	-	١٤٣	٢	٣٩٢	قيادة بدون رخصة	الجرائم المتوقعة بالمرور
٣٥٣	٥	٣٤٨	٢	١٥٥	٣	١٩٣	مرور واصطدام	
١٣	١	١٢	-	٣	١	٩	دهس ووقاة	
٨٦	-	٨٦	-	٣٦	-	٥٠	مرور ومخالفات جسمية	
٤٤	-	٤٤	-	٤٣	-	١	مخالفة قانون البلدية	جرائم متوقعة بالنقض في المعاملات المالية
٣١٧	١٦٥	١٥٢	١٦٥	١٥٢	-	-	إقامة	جرائم أخرى مخالفة قانون الإقامة
٥٠	٦	٤٤	١	٨	٥	٣٦	أصابت استخدام الهاتف	أصابت أجهزة المراسلات الهاتفية
-	-	-	-	-	-	-	بيع الأطفال	جرائم

٢٥٥/١٩ (د)



State of Kuwait
MINISTRY OF SOCIAL
AFFAIRS & LABOUR
JUVENILE CARE DEPARTMENT



دولة الكويت
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
إدارة رعاية الأخذات

رقم	اسم الدورة	وقت الدورة
١	دورة قرار اختيارك	٥ - ٧/١١/٢٠٠٤م
٢	دورة الحصانة النفسية	١٨ - ١٩/١١/٢٠٠٤م
٣	دورة طرق علاج بعض الاضطرابات النفسية	١٢ - ١٣/٤/٢٠٠٧م
٤	دورة كيفية فهم الظروف النفسية والقيولوجية والاجتماعية	١٣ - ٢٧/١/٢٠٠٤م
٥	دورة (الاتجاهات الحديثة في مجال الرعاية الاجتماعية	٨ - ١٢/٥/٢٠٠٤م
٦	ورشة عمل (كيف تتعامل مع ضغوط الحياة اليومية)	١٥/٥/٢٠٠٤م
٧	المشاركة باليوم العربي والدولي للأسرة تحت شعار (أسرة فاعلة - تنمية شاملة)	٢٧ - ٢٩/٦/٢٠٠٤م
٨	دورة المهارات السيكولوجية لتشخيص وعلاج وكتابة التقرير	٢٥ - ٢٨/٩/٢٠٠٤م
٩	دورة العوامل النفسية في التحقيقات الجنائية	٢٥ - ٢٨/٩/٢٠٠٤م
١٠	دورة مهارات تشخيص الحالة وعلاجها	٤ - ٨/١٢/٢٠٠٤م

١٠ / ٢٠٠٤



State of Kuwait
MINISTRY OF SOCIAL
AFFAIRS & LABOUR
JUVENILE CARE DEPARTMENT



دولة الكويت
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
إدارة رعاية الأحداث

٢٥-٢٧/٩/٢٠٠٤م	مؤتمر الأعلام في مسانده ذوي الاحتياجات الخاصة	١١
١١-١٥/١٢/٢٠٠٤م	دورة العمل مع الحالات السلوكية	١٢
٢١-٢٥/٥/٢٠٠٥م	دورة المهارات السيكلوجية لتشخيص الحالة وعلاج التقرير السيكلوجية وكتابه	١٣
١٢/١٢/٢٠٠٤م ١٦/٥/٢٠٠٦م	دورة تحقيق التوافق النفسي و الاجتماعي في بيتك	١٤
١٢/١٢/٢٠٠٤م ١٦/٥/٢٠٠٦م	دورة كيف تساعد الطفل التوحدي	١٥
١٢/١٢/٢٠٠٤م ١٦/٥/٢٠٠٦م	دورة المخاوف المرضية وأساليب علاجها	١٦
١٢/١٢/٢٠٠٤م ١٦/٥/٢٠٠٦م	دورة مهارات علاج الأطفال و المضطربين نفسيا	١٧
٣-١٤/١٢/٢٠٠٥م	دورة الظروف الاجتماعية للأحداث المحرفين	١٨
٢٤-٢٨/١٢/٢٠٠٥م	دورة المرشد الفعال	١٩
١-٣/٥/٢٠٠٦م	المشاركة في الملتقى الخليجي للخدمة الاجتماعية	٢٠
٣-٥/١٢/٢٠٠٦م	المؤتمر الدولي الثالث (العلوم الاجتماعية و الدراسات البيئية في منظور تكاملي)	٢١
٢٠-٢١/٢/٢٠٠٦م	دورة الأخلاقيات و المبادئ المهنية للأخصائي	٢٢
٢٠-٢١/٢/٢٠٠٦م	دورة كيف تعالج	٢٣

٢٠٠٦/٢/٢١

(٢)



State of Kuwait
MINISTRY OF SOCIAL
AFFAIRS & LABOUR
JUVENILE CARE DEPARTMENT



دولة الكويت
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
إدارة رعاية الأحداث

١٢٤

٢٤	المشاركة بفعاليات اللجنة الوطنية الدائمة للاحتفال باليوم العربي والدولي للأسرة تحت عنوان (تفصيل مفهوم الشراكة لتكيف الأسرة)
٢٥	دورة حماية الأحداث ٢٠٠٦/٥/٢٣ - ٢٠
٢٦	الدورة التوعوية عن المخدرات ٢٠٠٦/٦/١٩ - ١٧
٢٧	ورشة عمل بالجمعية الكويتية المكافحة للتدخين والمسرطان ٢٠٠٦/٩/١٨ - ١٦

Sanohy

تقبلوا بالغ الشكر والتقدير

مدير إدارة رعاية الأحداث

٥/٢

٣٠/٤/٢٠٠٦

(ع)



State of Kuwait
MINISTRY OF SOCIAL
AFFAIRS & LABOUR
JUVENILE CARE DEPARTMENT



دولة الكويت
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
إدارة رعاية الأحداث

- وفيما يختص بطلب إحصائيات تفصيلية عن الأعمار (٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦)
(فيما يخص بيع الأطفال والبيغاء واستغلالهم في المواد الإباحية والمتاجرة بهم داخل البلد .
- تعرض في الإحصائية التالية الخاصة بإدارة رعاية الأحداث عن تلك الأعمار لكافة الجرائم وتصنيفاتها بحق هؤلاء الأحداث .

بيان بانحرافات الأحداث الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦

١٢٠

تصنيف الجريمة	أنواع الانحراف	التوزيع البيان	كويتي		غير كويتي		المجموع		الإجمالي
			أ	ب	أ	ب	أ	ب	
الجرائم المتعلقة بالامن الوالة	التعريض على قلب نظام الحكم	٣	-	-	-	-	٣	-	٣
	العيب في ذات الأمير	١	-	-	-	-	١	-	١
	جهازة سلاح وصناعة متفجرات	٩	-	١	-	-	١٠	-	١٠
	دخول منطلة مخطورة	٦	-	١	-	-	٧	-	٧
الجرائم المتعلقة باعمال الموظفين العمليين	انتحال الوظيفة	٤	-	١	-	-	٥	-	٥
	الإحتدام على موقف أثناء أداء عملة	١٨	٣	٤	١	٢٢	٤	٢٦	٢٦
	الإخلال بالامن العامة	٣	-	-	-	-	٣	-	٣
الجرائم المتعلقة بمسير العدالة	التستر على جريمة	٤	-	٤	-	-	٨	-	٨
	مخالفة أنظمة المسجون	٤	-	٣	-	٦	٢	٨	٨
	بلاغ كلاب	٣	٢	٣	-	٦	٢	٨	٨
	دخول وخروج البلاد بصورة غير شرعية	٢	١	٥	-	٧	١	٨	٨

٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦



State of Kuwait
MINISTRY OF SOCIAL
AFFAIRS & LABOUR
JUVENILE CARE DEPARTMENT



دولة الكويت
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
إدارة رعاية الأحداث

١٢٠

							الجرائم الواقعة على الأقران	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على السمعة	الجرائم الواقعة على المال
٢٥	-	٢٥	-	٤	-	٢١	القتل العمد			
٢١	-	٢١	-	٧	-	١٤	قتل خطأ			
٧	-	٧	-	٣	-	٤	تعدي وإصابة			
٢١	-	٢١	-	٨	-	١٣	تهديد			
٢٩٢	-	٢٩٢	-	١٠٦	-	١٨٦	أذى بلوق (عامة مستكينة)			
٨٨٢	٦٥	٨١٧	٢٥	٢٩٦	٤٠	٥٢١	ضرب ومضاجرة			
٢٢	-	٢٢	-	٣	-	١٩	الخطف والحجز			
٣٣	-	٣٣	-	١٣	-	٢٠	شروع في الخطف			
٣	٢	١	-	١	٢	-	شروع بالانتحار			
٣٥	٢	٣٣	١	١١	١	٢٢	زنا ومواقفه			
١٣٨	١	١٣٧	-	٦٠	١	٧٧	هتك العرض			
٩	-	٩	-	٦	-	٣	تحريض على الفسق والفجور			
٢٦	٥	٢١	-	١١	٥	١٠	جلب مخدرات			
١٠٦	١٤	٩٢	٤	٢٨	١٠	٦٤	القذف والسب والشتم			
١٥	١	١٤	١	٨	-	٦	شكر وجوب خمور			
٥	١	٤	-	١	١	٣	ارتكاب فعل فاضح			
٢٩	-	٢٩	-	١١	-	١٨	خطف وهتك عرض			
٢٣	-	٢٣	-	١١	-	١٢	اشتباه بحالة سكر			
٣٥	-	٣٥	-	١٥	-	٢٠	شروع بهتك عرض			
١٥	-	١٥	-	٧	-	٨	تعاطي مخدرات			
٧٣٥	١٢	٧٢٣	٣	٣٢٣	٩	٤٠٠	المسرفة			
٨٣	١	٨٢	١	٣٧	-	٤٥	المشروع في المسرفة			
١٧٤	-	١٧٤	-	٧٤	-	١٠٠	سلب بالقوة			
٢	-	٢	-	١	-	١	نصب وخيانة أمانة			
١٢	-	١٢	-	٥	-	٧	حرق			

٥٠٠٠ / ٢٠٠٠



State of Kuwait
MINISTRY OF SOCIAL
AFFAIRS & LABOUR
JUVENILE CARE DEPARTMENT



دولة الكويت
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
إدارة رعاية الأحداث

١٤٠

							استغلال الأطفال في البغاء	متطلة بيع وامتلاك الأطفال
-	-	-	-	-	-	-	٢٤٤٧	٩٧
٢٩٨	٤١١ ٨	٢٠٤	١٦٧١					
٤٤١ ٩	٤٤١٩	١٨٧٥	٢٥٤٤					

• كما أنه ورد بالفقرة رقم (١١) عن القضايا التي سيجري تناولها في بيان النظر في التقرير الأولي للكويت والخاصة بتقديم معلومات إضافية لمنع الجرائم المشار إليها في البروتوكول الاختياري والتي ترقى إلى نوعية الأطفال فتجد أن إدارة رعاية الأحداث تهتم بالجانب الوقائي قدر اهتمامها بالجانب العلاجي وتلك من خلال تعاونها مع الجهات المعنية بهذا الأمر رسمية منها وأهلية وزارة الإعلام الصحف والإذاعة والتلفزيون ووزارة التربية والأوقاف والشؤون الإسلامية والداخلية وتلك من خلال الندوات التوعوية للجمهور بمختلف قناته ومرفق cd يشمل توثيق لبعض هذه المشاركات التوعوية بالمحاضرات والندوات والفعاليات المختلفة .

* التساؤل بالفقرة (١٢) بشأن إعادة العاملين والمعيقون بتعاقب الأطفال بهدف إعادة إدماجهم في المجتمع من خلال تدريبهم تدريبات خاصة كما يلي :

٢

٢٥/٥٩